

Distr.: General  
10 May 2021  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة 10 أيار/مايو 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمتها السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، وإستونيا، وأيرلندا، وفرنسا، والصين، وفرنسا، والهند، والنيجر، والنرويج، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وتونس، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية، وفييت نام، فيما يتعلق بالجلسة المعقودة طريق الفيديو حول "الحالة في الشرق الأوسط (سورية)" يوم الخميس 6 أيار/مايو 2021. كما أدلى ممثلو جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا ببيانات.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطة وهذه البيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جانغ جون  
رئيس مجلس الأمن



## المرفق الأول

## إحاطة الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو

أشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لاطلاعكم مرة أخرى على تنفيذ القرار 2118 (2013)، المتعلق بالقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية.

منذ الجلسة السابقة لمجلس الأمن بشأن القرار 2118 (2013)، التي عقدت في 6 نيسان/أبريل 2021 (انظر S/2021/337)، ظل مكتب شؤون نزع السلاح على اتصال منتظم مع نظرائه في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن أنشطته المتصلة بهذه المسألة، وتمشيا مع الممارسة المتبعة، أجريت مكالمات شهرية مع المدير العام للمنظمة في 5 أيار/مايو 2021، للاطلاع على آخر المستجدات والتأكد من آرائه.

وعلى نحو ما سبق أن أبلغت المجلس، فإن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لا تزال تؤثر على قدرة الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على إيفاد أفرقة إلى الجمهورية العربية السورية. غير أن الأمانة الفنية تؤكد على استعدادها لنشر أفرقة، رهنا بتطور وضع الجائحة. وعلى الرغم من القيود المفروضة على السفر، اضطلعت الأمانة الفنية بما كُلفت به من أنشطة للقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السورية وواصلت التعاون مع الجمهورية العربية السورية في هذا الصدد.

ولا تزال الجهود التي يبذلها فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مستمرة لتوضيح جميع المسائل العالقة بخصوص الإعلان الأولي الذي قدمته الجمهورية العربية السورية للمنظمة. وفيما يتعلق بمسألة المرفق السابق لإنتاج الأسلحة الكيميائية الذي أعلن أنه لم يستخدم قط لإنتاج الأسلحة الكيميائية و/أو تجهيزها في شكل أسلحة، أكدت الجمهورية العربية السورية من جديد أن هذا المرفق لم يستخدم قط لإنتاج الأسلحة الكيميائية. غير أن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا تزال متمسكة بموقفها بوجوب قيام الجمهورية العربية السورية بالإعلان عن جميع عوامل الحرب الكيميائية المنتجة و/أو التي تم تجهيزها في شكل أسلحة في هذا الموقع.

وقد أبلغت بأنه خلال الجولة الثالثة والعشرين من المشاورات، التي عقدت في أيلول/سبتمبر 2020 بين إدارة الشؤون الخارجية والسلطة الوطنية السورية، جمعت إدارة الشؤون الخارجية عينات من عدة حاويات كبيرة الحجم في الجمهورية العربية السورية. وفي 8 آذار/مارس 2021، تلقت الأمانة الفنية للمنظمة مذكرة شفوية من الجمهورية العربية السورية تضمنت شروحا إضافية بشأن نتائج تحليل العينات. وقد أبلغت بأن فريق تقييم الإعلانات أجرى تحليلا مفصلا لجميع المعلومات التي قدمتها السلطة الوطنية السورية، وخلص إلى أن التفسيرات المذكورة أعلاه غير كافية لتفسير نتائج تحليل العينات.

ووفقا لما أفادت به لأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فإن إحدى المواد الكيميائية المكتشفة في هذه العينات هي عامل كيميائي نقي لم تعلن الجمهورية العربية السورية عن إنتاجه. وقد يشير وجود هذا العامل الكيميائي داخل حاويات تخزين كبيرة الحجم في مرفق أسلحة كيميائية سبق أن أعلن عنه إلى أنشطة إنتاج لم يعلن عنها. وبناء على ذلك، أبلغت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الجمهورية العربية السورية، من خلال مذكرة شفوية مؤرخة 16 نيسان/أبريل 2021، بأنه سيتم فتح مسألة عالقة جديدة وستناقش خلال الجولة المقبلة من المشاورات مع فريق تقييم الإعلانات. ومن المقرر حاليا أن يتم ذلك في منتصف أيار/مايو 2021.

ونتيجة للثغرات وأوجه عدم الاتساق والتباينات التي لا تزال غير محسومة، تظل الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على رأيها القائل بأنه لا يمكن في هذه المرحلة، حسب تقييمها، اعتبار الإعلان الذي قدمته الجمهورية العربية السورية دقيقاً وكاملاً وفقاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

إن عدد المسائل المعلقة وطبيعتها يثير القلق. وأكرر دعوتي إلى الجمهورية العربية السورية بأن تتعاون بشكل كامل مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لحل جميع المسائل المعلقة. وعلى نحو ما أشرت في مناسبات سابقة عديدة، فإن ثقة المجتمع الدولي في القضاء التام على برنامج الأسلحة الكيميائية في سورية تتوقف على البت نهائياً في هذه المسائل.

وقد أُبلغت بأن نتائج الجولة السابعة من عمليات التفتيش التي أجرتها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في مرفقي برزة وجمرايا التابعين للمركز السوري للدراسات والبحوث العلمية في تشرين الثاني/نوفمبر ستحال إلى المجلس التنفيذي للمنظمة في الوقت المناسب. ولا يزال تنفيذ مهام أخرى يتوقف على تطور جائحة كوفيد-19.

وأبلغت بأن الجمهورية العربية السورية لم تقدم بعد معلومات أو تفسيرات تقنية كافية تمكن الأمانة الفنية للمنظمة من طي ملف المسألة المتعلقة بالعثور على مادة كيميائية مدرجة في الجدول 2 اكتشفت في مرافق برزة التابع للمركز السوري للدراسات والبحوث العلمية خلال الجولة الثالثة من عمليات التفتيش التي جرت في عام 2018.

وفيما يتعلق بعمل بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ألاحظ أن البعثة لا تزال في طور دراسة جميع المعلومات المتاحة المتعلقة بادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، وتواصل تعاونها مع الحكومة السورية والدول الأطراف الأخرى في اتفاقية الأسلحة الكيميائية بخصوص "مجموعة متنوعة من الحوادث". وقد أُبلغت بأن بعثة تقصي الحقائق انتشرت في الجمهورية العربية السورية في الفترة من 29 آذار/مارس إلى 13 نيسان/أبريل 2021 لجمع المعلومات وإجراء مقابلات بشأن حادث وقع في كفر زيتا، بحماة، في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2016. وستقوم البعثة بإبلاغ المجلس التنفيذي بنتائج أنشطتها في الوقت المناسب.

وفي 12 نيسان/أبريل 2021، قدمت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى المجلس التنفيذي للمنظمة وإلى الأمين العام للأمم المتحدة المذكرة المعنونة "التقرير الثاني لفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عملاً بالفقرة 10 من المقرر C-SS-4/DEC.3 المعنون "التصدي لخطر استخدام الأسلحة الكيميائية". ويعرض التقرير الثاني لفريق التحقيق وتحديد الهوية نتائج التحقيقات التي أجريت خلال الفترة بين أبريل/نيسان 2020 ومارس/آذار 2021، مع التركيز على الحادث الذي وقع في سراقب بالجمهورية العربية السورية، في 4 فبراير/شباط 2018.

وعلى نحو ما أُشير إليه في التقرير، واستناداً إلى جميع المعلومات التي تم الحصول عليها وتحليلها، خلص الفريق إلى أن

"ثمة أسباباً معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن مروحية عسكرية تابعة للقوات الجوية العربية السورية تخضع لسيطرة قوات النمر قصفت شرق سراقب في حوالي الساعة 21:22 من يوم 4 شباط/فبراير 2018، خلال هجمات كانت جارية على سراقب، وذلك بإلقاء أسطوانة واحدة على

الأقل. وتمزقت الأسطوانة وانبعث منها غاز سام، هو الكلور، وانتشر على مساحة كبيرة وأدى إلى إصابة 12 شخصا معروفين بالاسم“. (S/1943/2021/الفقرة 3)

والنتائج التي توصل إليها التقرير الثاني للفريق تبعث على القلق العميق. ولا يوجد مبرر لاستخدام أي جهة للمواد الكيميائية السامة كأسلحة، في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. وبتقديم التقرير الثاني للفريق، أود أن أؤكد مجددا دعمي الكامل لنزاهة عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومهنيته وحياده وموضوعيته واستقلاليتها.

أحاط مكتب شؤون نزع السلاح علما بالقرار المعنون ”التصدي لحيازة الجمهورية العربية السورية أسلحة كيميائية واستخدامها إياها“ الوارد في الوثيقة C-25/DEC.9 المؤرخ 21 نيسان/أبريل 2021 - الذي تم اعتماده في الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، الذي علّق حقوق وامتيازات الجمهورية العربية السورية بموجب الاتفاقية. ووفقا للفقرة 8 من هذا القرار، سيعاد العمل بحقوق وامتيازات الجمهورية العربية السورية بمجرد أن يبلغ المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المجلس التنفيذي بأن الجمهورية العربية السورية قد أكملت جميع التدابير الواردة في الفقرة 5 من مقرر المجلس التنفيذي EC-94/DEC.2. ولذلك أحث الجمهورية العربية السورية على التعاون الكامل مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في هذا الصدد.

ومن غير المقبول على الإطلاق أي استخدام للأسلحة الكيميائية ويشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. ولا بد من مساءلة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية. وإذا لم نفعل ذلك، فإننا سنسمح باستخدام الأسلحة الكيميائية دون عقاب، وهو أمر يجب عدم التسامح معه. ويحدوني أمل صادق في أن يوحد أعضاء المجلس صفوفهم لمواجهة هذه المسألة. ومكتب شؤون نزع السلاح على استعداد لتقديم كل ما يستطيع من دعم ومساعدة.

## المرفق الثاني

## بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، جانغ جون

[الأصل: بالصينية والإنكليزية]

أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها. ونأسف الصين لعدم تمكن المدير العام أرياس من حضور إحاطة اليوم. وأود أن أبدي الملاحظات التالية:

أولاً، فيما يتعلق باحترام العلم والحقائق والتمسك بالسمات التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، يجب أن يمثل التحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والتصدي له امتثالاً صارماً لمتطلبات اتفاقية الأسلحة الكيميائية وأن يحترم الاستقلال والنزاهة والحياد، وأن يكفل الامتثال الإجرائي وتوافر الأدلة والاستنتاجات الموثوقة لتفادي التسبب في أي جدال. ويؤدي إنشاء فريق التحقيق وتحديد الهوية بطريقة تتجاوز ولاية الاتفاقية، بالإضافة إلى انعدام الشفافية في أساليب عمله وعدم استيفاء إجراءاته المحددة للمعايير المنصوص عليها في الاتفاقية وصعوبة استعادة الحقائق في تقاريره المنشورة إلى طرح عدة مسائل. ونأمل أن ترد الأمانة الفنية، على أساس احترام الحقائق والعلم، على الأسئلة التي طرحتها البلدان المعنية، لضمان أن تكون استنتاجات تحقيقها موضوعية موثوقة ونزيهة.

ثانياً، فيما يتعلق بتعزيز الحوار والتشاور والعودة إلى تقليد اتخاذ القرارات بتوافق الآراء، كررت بعض البلدان ممارسة الضغط مراراً وتكراراً للتصويت على مسألة الأسلحة الكيميائية السورية، مما أدى إلى مزيد من التباعد بين الأطراف وعدم الاتفاق فيما بينها. وإذا ما أعتمدت جميع القرارات عن طريق التصويت فسوف تزيد الشكوك في سلطة المنظمة ويصعب تنفيذ قراراتها بطريقة فعالة. وكلما زادت المسألة أهمية يصبح من المهم بالنسبة للدول الأطراف تجاوز خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور. وتدعو الصين جميع الأطراف إلى العودة إلى تقليد توافق الآراء وتحسين بيئة عمل المنظمة بصورة مشتركة وتعزيز سلطة الاتفاقية وفعاليتها.

ثالثاً، فيما يتعلق باحترام حقوق الدول الأطراف وتجنب تسييس عمل المنظمة، أعربت سورية مراراً عن استعدادها للتعاون مع الأمانة الفنية. ويستحق موقفها البناء هذا التقدير. وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع كلا الجانبين على مواصلة حل المسائل المعلقة من خلال المشاورات التقنية. وفي المؤتمر الخامس والعشرين للدول الأطراف، فرضت بعض الدول اتخاذ قرار بتعليق حقوق سورية في التصويت والانتخاب وغير ذلك من الامتيازات. لقد صوتت الصين معارضة لذلك القرار ولم يؤيده كثير من أعضاء المجلس الآخرين وهو أمر غني عن البيان. ويجب ألا تستخدم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية كأداة جيوسياسية أو سلاح لقمع الحكومات الشرعية للبلدان النامية.

وفي الختام، أكرر التأكيد على أن الصين تعارض بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي بلد أو منظمة أو فرد تحت أي ظرف ولأي غرض من الأغراض، وتأمل في أن يخلو عالمنا من جميع الأسلحة الكيميائية في وقت مبكر. ونحث جميع البلدان الحائزة على أسلحة كيميائية على تدمير جميع هذه الأسلحة في أقرب وقت ممكن.

## المرفق الثالث

## بيان نائب الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، غيرت أوفارت

أشكر الممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها. وكما هو الحال دائماً، نعرب عن تقديرنا لصوتك القوي في الدعوة إلى المساءلة.

ترحب إستونيا باعتماد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في 21 نيسان/أبريل 2021 قرار تعليق حقوق وامتيازات التصويت للجمهورية العربية السورية في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وهذا رد مدروس ومناسب على استمرار حيازة سورية للأسلحة الكيميائية واستخدامها. ولم يعد بوسع المجتمع الدولي أن ينظر إلى الماضي بعد الآن، وقد بعث برسالة قوية مفادها أن هناك عواقب لهذا السلوك البغيض ويجب وقفه.

ومنذ بداية النزاع السوري، واصل النظام تزويج شعبه باستخدام المواد السامة ضده في انتهاك خطير للقانون الدولي. وفي الشهر الماضي، في 12 أبريل/نيسان، أصدر فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقريره الثاني الذي خلص إلى وجود أسباب معقولة للاعتقاد بأن القوات الجوية العربية السورية مسؤولة عن هجوم بالأسلحة الكيميائية في سراقب في فبراير/شباط 2018. وهذا هو الحادث الثامن حتى الآن لاستخدام الأسلحة الكيميائية المنسوبة إلى نظام الأسد خلال خمس سنوات.

وندين بشدة جميع تلك الهجمات ونأمل أن يتخذ مجلس الأمن، استناداً إلى الأدلة الواضحة، إجراءات لتعزيز قراراته وميثاق الأمم المتحدة. ويحق لضحايا جرائم الحرب التي ارتكبتها النظام السوري أن يروا المسؤولين عنها يساءلون عن أعمالهم الشنيعة. وهناك حاجة إلى المساءلة لبناء السلام في سورية.

وينص القرار 2118 (2013) على أن تتعاون الجمهورية العربية السورية تعاوناً كاملاً مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. لقد تلقينا الآن التقرير الشهري الحادي والتسعين للمدير العام للوكالة (انظر S/2021/422) ولا تزال الفجوات والتناقضات في الإعلان السوري قائمة كما هي. وعلى عكس تلك الأدلة، نلاحظ مع الشعور بالقلق أن سورية لا تزال تنفي استخدام أي منشأة لإنتاج الأسلحة الكيميائية. وأدت النتائج الجديدة غير المعلنة سابقاً التي كشفت عن وجود عامل حرب كيميائي إلى الحاجة إلى فتح ملف مسألة أخرى معلقة. وتذكر إستونيا مرة أخرى أنه يجب على نظام الأسد أن يعلن عن كامل إمداداته من الأسلحة الكيميائية حتى يمكن تدميرها بشكل يمكن التحقق منه على النحو المطلوب بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013).

وتثق إستونيا ثقة كاملة في العمل المستقل والمحايد والمهني للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وهيئاتها المعنية بالتحقيق، فضلاً عن مصداقية تقاريرها. إن محاولات تقويض المنظمة وإضعاف الهيكل الدولي لمكافحة استخدام الأسلحة الكيميائية أمر يبعث على القلق العميق وغير مقبول. وما زلنا ندعو الاتحاد الروسي إلى التعاون مع المنظمة والكشف - على وجه السرعة وعلى نحو كامل وشفاف - عن ظروف تسميم السيد نافالني بعامل مؤثر على الأعصاب من فئة نوفيتشوك وإبلاغ مجلس الأمن بهذا الخصوص.

## المرفق الرابع

## بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالفرنسية]

أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها وأشيد مرة أخرى بعملها وعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وترحب فرنسا باعتماد القرار الذي قدمته بالنيابة عن 46 وفدا في الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بأغلبية كبيرة جدا. إنه قرار هام اتخذته دول أطراف مسؤولة. ولكن لنكن واضحين: إننا لا نرحب بتعليق بعض حقوق وامتيازات دولة طرف. إن الانتهاكات المتكررة والصارخة لالتزاماتها الدولية هي التي أرغمتنا على القيام بذلك.

إن التقرير الثاني لفريق التحقيق وتحديد الهوية، الذي صدر في 12 نيسان/أبريل، يسلط الضوء مرة أخرى على جرائم النظام السوري. إنه يحدد مرتكبي هجوم جرى بإسقاط اسطوانة كلور واحدة على الأقل من مروحية عسكرية على بلدة سراقب في 4 فبراير/شباط 2018. وأسفر الهجوم عن سقوط 12 ضحية. ونحن الآن على يقين من أن مرتكبي تلك الهجمات هم من أفراد القوات الجوية العربية السورية الخاضعة لسيطرة الفرقة 25 للمهام الخاصة. إن استخدام النظام السوري لهذه الأسلحة، الذي تم توثيقه مرة أخرى ولا جدال فيه، غير مقبول ولن يفلت من العقاب.

وإذا كان لسورية أن تستعيد حقوقها وامتيازاتها، فعليها أن تمتثل لالتزاماتها الدولية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي اختارت الانضمام إليها. ويجب أن تتصرف كجهة فاعلة مسؤولة وأن تلقي أخيرا الضوء بصورة تامة على إعلانها الأولي. ولكن للأسف، ألاحظ أن مسائل معلقة جديدة لا تزال تضاف إلى المسائل القديمة، كما تؤكد رسالة الأمانة العامة المؤرخة 16 نيسان/أبريل. كيف يمكن تفسير أننا ما زلنا في هذه الوضع بعد أكثر من سبع سنوات من اتخاذ القرار 2118 (2013)؟

وأقول بكل جدية: إن استخدام الأسلحة الكيميائية لا يمكن أن يمر دون عقاب. يجب محاسبة مرتكبي الهجمات بالأسلحة الكيميائية على جرائمهم. وستجري المحاكمات، بما في ذلك أمام المحاكم الوطنية. فهي ضرورية لردع أي شخص عن الاستمرار في استخدام هذه الأسلحة. لا يمكن انتهاك اتفاقية دولية بدون عواقب. فهذا من شأنه أن يشجع آخرين على انتهاكها.

وبهذه الروح، أطلقنا في كانون الثاني/يناير 2018 في باريس الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، التي تضم اليوم 40 دولة والاتحاد الأوروبي.

## المرفق الخامس

## بيان الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، ت. س. تيرومورتى

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكالة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح إيزومي ناكاميتسو على إطلاع مجلس الأمن على آخر المستجدات بشأن آليات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بسورية والتقرير الشهري الحادي والتسعين للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر [S/2021/422](#)).

تعتبر الهند اتفاقية الأسلحة الكيميائية صكا فريدا من نوعه وغير تمييزي من صكوك نزع السلاح، وهي بمثابة نموذج للقضاء على فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. ولذلك تعلق الهند أهمية كبيرة على اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتؤيد تنفيذها الكامل والفعال وغير التمييزي. وتعتقد الهند أن من المهم الحفاظ على مصداقية الاتفاقية وسلامتها.

وعلاوة على ذلك، تعارض الهند بشدة أي استخدام للأسلحة الكيميائية في أي مكان وفي أي وقت، من جانب أي كان، وتحت أي ظرف من الظروف، وهي ثابتة إزاء حقيقة أنه لا يمكن تبرير هذه الأعمال. وينبغي إجراء جميع التحقيقات في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية بطريقة محايدة وموضوعية وبما يتفق بدقة مع أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وقد لاحظنا محتويات التقرير الأخير للمدير العام عن التقدم المحرز في القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري. وتلاحظ الهند الجهود التي تبذلها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بفريق تقييم الإعلانات في الوقوف على أسباب الثغرات وأوجه عدم الاتساق التي تم تحديدها في الإعلان الأولي وفيما يتعلق ببعثة تقصي الحقائق بشأن الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية. إن السلطات السورية تتعاون مع فريق تقييم الإعلانات وبعثة تقصي الحقائق، كما يتضح من النشر الجاري لبعثة تقصي الحقائق والحولة المقبلة من المشاورات مع فريق تقييم الإعلانات الأسبوع المقبل.

لقد أبدت الهند باستمرار ضرورة قيام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بإجراء تحقيق محايد وموضوعي لتحديد الحقائق والتوصل إلى استنتاجات قائمة على الأدلة بشأن حوادث أي استخدام للأسلحة الكيميائية، مع التقيد الصارم بالأحكام والإجراءات الواردة في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ووفقا لتوازن القوى والمسؤولية الدقيق المكرس فيها. لقد اطلعنا على التقرير الأول والآن التقرير الثاني لفريق التحقيق وتحديد الهوية عن الحوادث في سورية. ولا يرقى التقرير الحالي إلى مستوى تلك التوقعات.

نحن نؤيد حل جميع المسائل من خلال التشاور والحوار والتعاون. ونشجع سورية على مواصلة المشاركة والتعاون مع آلية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لحل جميع المسائل المتعلقة على وجه السرعة.

ولا تزال الهند تشعر بالقلق إزاء احتمال وقوع الأسلحة الكيميائية في أيدي كيانات وأفراد إرهابيين. يشير أحدث تقرير لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (انظر [S/2021/419](#)) إلى استخدام داعش المتكرر بنجاح للأسلحة الكيميائية ضد السكان المدنيين بين عامي 2014 و 2016. وهذا مدعاة للقلق الشديد نظرا لأن المنطقة الأساسية لعمليات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام كانت في كل من سورية والعراق. ومن دواعي القلق الشديد أن تورط الأطراف الفاعلة الخارجية في سورية شكل حافزا لتنامي الإرهاب في سورية

وفي المنطقة. ويساورنا القلق إزاء التقارير المتكررة عن عودة ظهور الجماعات الإرهابية في المنطقة. لا يسع المجتمع الدولي أن يقلل من تحولاته من الإرهابيين. لقد تعلمنا دروساً كثيرة من الماضي عن عواقب التهاون الخاطئ في مكافحة الإرهاب.

وأخيراً، دعت الهند باستمرار إلى حل شامل وسلمي للنزاع السوري من خلال حوار تقوده سورية، مع مراعاة التطلعات المشروعة للشعب السوري، وتيسره الأمم المتحدة بما يتماشى مع القرار [2254 \(2015\)](#). ونكرر تأكيد دعمنا للجهود التي تقودها الأمم المتحدة لإيجاد حل سريع للنزاع المستمر منذ عقد في سورية.

## المرفق السادس

## بيان الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن ناسون

أود أن أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها اليوم.

ترى أيرلندا أن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان وفي أي وقت أمر بغض وغير مقبول. ولا يمكننا أن نتمسك بفعالية بالحظر الدولي المفروض على تلك الأسلحة الرهيبة إلا من خلال اتخاذ إجراءات حازمة ومتضافرة رداً على استخدامها.

ولمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية دور أساسي تؤديه بوصفها الهيئة المحايدة والتقنية التي كلفها المجتمع الدولي بالتصدي للأسلحة الكيميائية. إن أيرلندا تثق ثقة كاملة في عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفي تحقيقاتها واستنتاجاتها بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

وأحدث تقرير لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2021/422) مدعاة للقلق الشديد. كنا نأمل أن نرى تقدماً في معالجة الإعلان الأولي لسورية. وبدلاً من ذلك، نجد أن القائمة الطويلة من المسائل التي تحتاج إلى حل قد ازدادت طولاً مرة أخرى.

إن المسألة الجديدة المثيرة للقلق المتعلقة بمرفق حافر 1 تؤكد المشاكل الكبيرة في إعلان سورية وفشلها في التعاون بجدية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وكما يوضح التقرير في الفقرة 12، فإن وجود "عامل حرب كيميائي نقي" داخل حاويات تخزين كبيرة الحجم في مرفق أعلن أنه غير مستخدم قد يشير إلى قيام سورية بأنشطة إنتاج كبيرة لم يعلن عنها.

منذ آخر اجتماع لنا لمناقشة هذا الملف (انظر S/2021/337)، نشر فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقريره الثاني، الذي خلص إلى أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن القوات الجوية العربية السورية استخدمت سلاحاً كيميائياً في سراقب في شباط/فبراير 2018. وللأسف، اتسم الرد السوري على جميع هذه النتائج باستمرار بالتعتيم غير المقبول، والمعلومات المغلوطة، والتضليل.

وفي هذا الصدد، اتخذت خطوة هامة إلى الأمام في لاهاي في 21 نيسان/أبريل عندما قرر مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية بأغلبية ساحقة اتخاذ إجراء ضد عدم امتثال سورية. ولم يستخف أحد بهذا القرار. وهو يجسد خطورة أفعال سورية وما تثيره من مخاوف دولية. إنه رد ضروري ومتناسب على عدم وفاء السلطات السورية بالتزاماتها الأساسية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويوضح القرار الذي اتخذته مؤتمر الدول الأطراف والقرار الصادر عن المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تموز/يوليه الماضي بجلاء الإجراءات التي يجب على سورية اتخاذها للامتثال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وقد أوفت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بمسؤولياتها من خلال التحقيق في المسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية وإسنادها بوضوح. وأوفت الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية بمسؤوليتها باتخاذ إجراءات مناسبة ومتناسبة ضد الحكومة السورية. ويجب أن يعمل مجلس الأمن معاً من أجل دعم الحظر الدولي على الأسلحة الكيميائية في مواجهة ذلك التهديد للسلم والأمن الدوليين.

وببساطة، يجب على سورية أن تفي بالتزاماتها القانونية. ويجب أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأن تكفل الإعلان عن مخزوناتنا الكاملة من الأسلحة الكيميائية وتدميرها بشكل

يمكن التحقق منه. وتدين أيرلندا بشكل قاطع الاستخدام المؤكد للأسلحة الكيميائية في سورية وتدعو إلى محاسبة مستخدميها.

## المرفق السابع

## بيان نائب الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، مايكل كيبوينو

أشكر أنا أيضاً الممثلة السامية، السيدة ناكاميتسو، على إحاطتها.

تواصل كينيا إدانة استخدام الأسلحة الكيميائية والمواد الكيميائية السامة كأسلحة واستخدام أي أسلحة دمار شامل من قبل أي كان في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. ونحن نعتبرها فظائع تهدد السلم والأمن الدوليين وتشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي.

وتؤكد كينيا من جديد دعمها لولاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومسؤوليتها بوصفها الهيئة الفنية المشرفة على تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ونحيط علماً بالتقرير الشهري الحادي والتسعين للمدير العام (انظر S/2021/422) بشأن حظر الأسلحة الكيميائية. كما نحيط علماً بتقديم الجمهورية العربية السورية تقريرها الشهري التاسع والثمانين عن الأنشطة التي تجري على أراضيها فيما يتعلق بتدمير أسلحتها الكيميائية ومرافق إنتاجها إلى مجلس الأمن.

مرت سبع سنوات على اتخاذ القرار 2118 (2013). وللأسف، لم يحدث حتى الآن سوى تحرك ضئيل نحو إنهاء تلك التحقيقات وإغلاقها. ونعتقد أنه يجب تشجيع الحوار الصادق والشفافية والثقة ووحدة الهدف بين جميع الأطراف المعنية وأصحاب المصلحة لكي يتحقق تقدم ملموس.

وتتحمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مسؤولية كبيرة بوصفها الوصي على اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولذلك، فمن الأهمية بمكان أن تجري جميع تحقيقاتها بطريقة شاملة ومحايدة ومهنية، بما يتفق مع الصكوك والمعايير الدولية المنطبقة.

ونشجع على مواصلة التعاون المنسق، الذي من شأنه أن ييسر الإسراع في إنهاء التحقيقات ويسمح للمجلس بتركيز اهتمامه على تقديم المساعدة الإنسانية ومساعدة الشعب السوري على التوصل إلى حل مستدام للأزمة السياسية.

تؤمن كينيا إيماناً قوياً بأن إيجاد حل طويل الأمد للأزمة السورية يكون من خلال إجراء حوار سياسي شامل للجميع، شريطة الحرص على عدم مكافأة الجماعات الإرهابية بمنحها الشرعية السياسية من خلال هذا الحوار. وتتضامن كينيا مع الشعب السوري في هذا المسعى.

## المرفق الثامن

## بيان الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، خوان رامون دي لا فوينتي راميريس

[الأصل: بالإسبانية]

أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على عرضها للتحقيق الشهري الحادي والتسعين للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2021/422).

من المؤسف أنه على الرغم من التدمير الذي تم التحقق منه لمرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية الـ 27 التي أعلنت عنها سورية في البداية، لا تزال هناك تناقضات مع الإعلان الأولي. وكشف فريق تقييم الإعلانات عن أحد عوامل الحرب الكيميائية الذي لم تعلن سورية عن إنتاجه، مما يطرح تساؤلات جديدة على الجولة المقبلة من المشاورات بين دمشق ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في أيار/مايو. وسننتظر نتائج تلك التحقيقات وغيرها من التحقيقات التي لا تزال معلقة.

وقد تابعنا عن كثب نتائج التقرير الثاني لفريق التحقيق وتحديد الهوية بأن "ثمة أسباباً معقولة" تدعو إلى الاعتقاد بأن القوات الجوية العربية السورية نفذت هجوماً كيميائياً بالكلور في سراقب في شباط/فبراير 2018، وكذلك التطورات الأخيرة فيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذتها الدورة الخامسة والعشرون لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وتكرر المكسيك دعوتها سورية إلى مواصلة التعاون في عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومع جميع الآليات التي أنشأتها المنظمة لإجراء تحقيقات في استخدام الأسلحة الكيميائية على الأراضي السورية، امتثالاً لالتزاماتها بوصفها طرفاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ويؤكد بلدي من جديد ثقته الكاملة في مهنية المنظمة وحيادها، وكذلك في عمل فريق التحقيق وتحديد الهوية، الذي لا يتألف من فريق خبراء متعدد الجنسيات في مختلف الميادين فحسب، بل إنه يراعي أيضاً أشد المعايير الدولية صرامة في تحليله. وينبغي أن نتذكر أن هذه المنظمة الدولية مستقلة، ولذلك نكرر التأكيد على أهمية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وبالنظر إلى الحالة الراهنة، نتشدد المكسيك مرة أخرى الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن وتحثهم على الاتحاد في إصدار إدانة غير متحيزة لاستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي جهة فاعلة تحت أي ظرف من الظروف، وفي دعم الامتثال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، على أساس حوار بناء وشفاف، يسترشد بالحقائق لا بالأراء السياسية، ناهيك عن توليد مزيد من الاستقطاب بشأن هذه الحالة المزمنة والحرجة.

إن الحوار الدبلوماسي هو الطريقة التي نؤيد بها جميعاً حل المنازعات والنزاعات. وأريد أن أكون واضحاً: لا تؤيد المكسيك الإجراءات التي تؤدي إلى استبعاد بعض الأطراف. فحضور جميع الأطراف على طاولة المفاوضات ضروري. ولكن ثمة حاجة ملحة حقاً في الوقت الراهن إلى زيادة التعاون بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومجلس الأمن وسورية. بيد أن المسؤولية عن تشجيع هذا التعاون تقع على عاتق المجلس. والمكسيك واثقة من قدرتنا على تحقيق ذلك.

## المرفق التاسع

## بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

[الأصل: بالفرنسية]

أود في البداية أن أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو. كما أرحب بمشاركة ممثلي سورية وتركيا وإيران في هذه الجلسة.

إن الصعوبات التي تواجه تنفيذ القرار 2118 (2013)، على الرغم من اتخاذه بالإجماع في مجلس الأمن، تُظهر تعقيد آلية تحديد المسؤولية عن حوادث استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل الجهات الفاعلة في النزاع السوري. وأي تأخير في حل تلك المسألة لا يمكن إلا أن يطيل محنة الضحايا السوريين الذين ينتظرون تحقيق العدالة، ويجب أن يحفزنا ذلك على العمل باتساق. أما بعد، فإني أود أن أبرز النقاط الثلاثة التالية:

أولاً، يجب إيلاء نفس الاهتمام لجميع حوادث استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية ومعالجتها بنفس الاجتهاد في التوصل إلى استنتاج عام فيما يتعلق بتحديد المسؤولية عنها. ويجب استبدال الاختلافات في الرأي بين أعضاء المجلس بتحليل هادئ وتقني لنتائج التحقيقات من أجل ضمان سلامة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ثانياً، يجب على الجمهورية العربية السورية والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تتعاونوا بحسن نية لحل المسائل المعلقة في الإعلان الأولي. ولذلك، فإننا نحيط علماً بالذاكرة الشفوية المؤرخة 16 نيسان/أبريل الواردة من الأمانة الفنية التي تبلغ الجمهورية العربية السورية بأنه سيتم فتح مسألة معلقة جديدة ومناقشتها في الجولة المقبلة من المشاورات مع فريق تقييم الإعلانات، المقرر عقدها حالياً في منتصف أيار/مايو. وبالمثل، يجب إيلاء اهتمام شديد لجميع الادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي جهة فاعلة وفي أي مكان في سورية.

ثالثاً، نحيط علماً بالتقرير الثاني لفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عملاً بالفقرة 10 من المقرر C-SS-4/DEC.3 "التصدي للتهديد الناجم عن استخدام الأسلحة الكيميائية" في سراقب (الجمهورية العربية السورية) - المؤرخ 4 شباط/فبراير 2018 (S/1943/2021). غير أنه من المؤسف أن الأفرقة التابعة لفريق التحقيق وتحديد الهوية لم تتمكن من الوصول إلى المواقع الموجودة في الميدان لتأكيد النتائج التي توصلت إليها.

كما يحيط وفد بلدي علماً بالقرار C-25/DEC.9 المؤرخ 21 نيسان/أبريل، بعنوان "معالجة مسألة حيازة واستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب الجمهورية العربية السورية"، الذي اعتمده مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في دورته العادية الخامسة والعشرين، لتعليق حقوق وامتيازات الجمهورية العربية السورية للتصويت في مؤتمر الدول الأطراف في المنظمة والمجلس التنفيذي، والترشح لانتخاب المجلس التنفيذي للمنظمة، وتقلد أي منصب في المؤتمر أو المجلس التنفيذي أو أي هيئة فرعية.

وفي حين أن هذا القرار يتماشى مع نصوص منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، يخشى أن يؤثر على التعاون الصعب أصلاً بين الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والحكومة السورية.

وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة السورية إلى مواصلة العمل مع أفرقة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن طريق تقديم المعلومات المطلوبة من أجل تصحيح أي مخالفات تنتجها المنظمة. وسيوفر ذلك إجابات على الأسئلة التي يمكن أن تساعد في رفع حالات التعليق التي فرضها مؤتمر الدول الأطراف.

وختاماً، أود أن أؤكد مجدداً على ضرورة أن يبرهن مجلس الأمن على وحدة الهدف الحقيقية إذا أريد للتقدم المحرز في معالجة الأسلحة الكيميائية السورية وإزالتها أن يكون فعالاً ويمكن التحقق منه. وهذه الوحدة ضرورية، حيث إن الطريقة التي نعالج بها هذه المسألة لن تحدد مصداقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية فحسب، بل وستحدد أيضاً مصداقية مجلس الأمن بوصفه الجهاز الرئيسي المكلف بالقضاء على التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان.

## المرفق العاشر

## بيان الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، مونا يول

أشكركم، الممثلة السامية ناكاميتسو، على إحاطتكم، والمدير العام أرياس على التقرير الشهري لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2021/422). للأسف، نجتمع مرة أخرى دون حدوث تطورات إيجابية كبيرة منذ الشهر الماضي فيما يتعلق بالإزالة التامة للأسلحة الكيميائية في سورية.

وقد تلقينا تقريراً ثانياً من فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ونشيد به لما قام به من جمع الأدلة ومقارنتها والتدقيق فيها في خضم التحديات التي تفرضها الجائحة العالمية. وللأسف، يخلص التقرير، في تحليله الدقيق القائم على الأدلة، إلى أنه ثمة أسباباً معقولة للاعتقاد بأن القوات الجوية العربية السورية كانت مسؤولة عن شن هجوم بالكلور على سراقب في شباط/فبراير 2018.

وبهذا، نسب التقرير وآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة الآن ما مجموعه ثماني حالات من استخدام الأسلحة الكيميائية إلى السلطات السورية وحالتين إلى ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية. وتدين النرويج استخدام سلاح كيميائي في سراقب، مثلما ندين أي استخدام للأسلحة الكيميائية، تحت أي ظرف من الظروف، من جانب أي جهة.

وترحب النرويج بقرار مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في نيسان/أبريل بتعليق بعض حقوق وامتيازات الجمهورية العربية السورية بموجب الاتفاقية. وعلى نحو ما تعلمون، اتخذ القرار استجابة للاستنتاجات الواردة في التقرير الأول للفريق الصادر في نيسان/أبريل من العام الماضي (S/1867/2020). ونحث الجمهورية العربية السورية على الوفاء بالتزاماتها وفقاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013).

وإذ أنقل الآن إلى التقرير الشهري الصادر عن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ترحب النرويج بنشر بعثة قصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية لجمع المعلومات وإجراء مقابلات بشأن الحوادث التي وقعت في كفر زيتا، بحماة، في تشرين الأول/أكتوبر 2016. ونتطلع إلى صدور تقرير عن النتائج التي توصلت إليها في الوقت المناسب.

إلا إننا نلاحظ بقلق فصح مسألة معلقة جديدة على رأس المسائل الـ 19 التي ظلت معلقة حتى الآن لفترة طويلة جداً. وتتعلق هذه المسألة الأخيرة باكتشاف عامل نقي من عوامل الحرب الكيميائية عثر عليه في عينات جمعها فريق تقييم الإعلانات في أيلول/سبتمبر الماضي. ويجب على السلطات السورية أن تقدم معلومات للتوصل إلى حل لهذا الاستنتاج على الفور وخلال الجولة المقبلة من المشاورات مع فريق تقييم الإعلانات على أقصى تقدير.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على ثقة النرويج الثابتة في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونرفض رفضاً قاطعاً أي جهود لتشويه سمعة ما تضطلع به من عمل هام. ويجب ألا نتسامح مع هذا الإفلات من العقاب أو أن نسمح بتآكل القاعدة العالمية الأساسية المتمثلة في مكافحة استخدام الأسلحة الكيميائية.

## المرفق الحادي عشر

## بيان النائب الأول للممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، دميتري بوليانسكي

[الأصل: بالروسية]

أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن شعب بالغ بخيبة الأمل لأننا نعقد هذه الجلسة عن بعد بالفيديو مرة أخرى. فنحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأنه لا يوجد ما يمنعنا من العودة إلى الاجتماعات بالحضور الشخصي. وأفضل مكان لعقد الاجتماعات هو قاعة مجلس الأمن، التي تفي بجميع متطلبات التباعد الاجتماعي المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا. ومن شأن الاجتماع هناك بالحضور الشخصي أن يبعث برسالة هامة طال انتظارها إلى المجتمع العالمي. ونرجو من الرئاسة الصينية أن تتخذ خطوات فورية حتى نتمكن من استئناف أنماط وأساليب عملنا التقليدية.

للأسف، إن ما توقعناه في الجلسة السابقة بشأن هذا البند من جدول الأعمال (انظر S/2021/337) قد تحقق. لقد اعتمد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بتشجيع من الوفود الغربية، في دورته الخامسة والعشرين المعقودة في نيسان/أبريل، قرارا بتعليق حقوق الجمهورية العربية السورية في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولتحقيق ذلك، انتهك زملأونا الغربيون مرة أخرى قواعد اتفاقية الأسلحة الكيميائية وممارسة توافق الآراء التي تتبعها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية منذ أمد بعيد. وقد عرض مشروع المقرر هذا على مؤتمر الدول الأطراف وطرح للتصويت عليه دون أن ينظر فيه المجلس التنفيذي مسبقا، على النحو المطلوب بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويتباهى زملأونا الغربيون بالفعل بالإحصاءات، على نحو ما سمعنا للتو من ممثل الولايات المتحدة، ولكن الواقع أن من صوت مؤيدا لهذه الوثيقة أقل من نصف الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وفيما يتعلق بدعم موقف روسيا، عزيزي ريتشارد ميلز، نائب الممثل الدائم للولايات المتحدة، أود أن أؤكد أنه لم يصوت مؤيدا للقرار سوى ستة أعضاء من التشكيل الحالي لمجلس الأمن، جميعهم يمثلون الدول الغربية. أما الآخرون فإما امتنعوا عن التصويت أو صوتوا معارضين له. واتخذ عدد كبير من أعضاء المجلس السابقين الذين حضروا مناقشات المجلس بشأن المسألة الكيميائية السورية في العام الماضي ويعرفون الحالة جيدا نفس الموقف. وكما يقول المثل، لا داعي التعليق.

وكان هذا قرارا لم يسبق له مثيل على الإطلاق. وهذه هي المرة الأولى التي قامت فيها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بنزع أهلية دولة ذات سيادة تمثل بإخلاص لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وهو إجراء يقوض بشدة مصداقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ولم تتحقق بعد عواقب هذه الخطوة المتهورة. هل يمكن أن يكون المحرضون على الحملة المناهضة لسورية يهدفون إلى جعل سورية منبوذة في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية؟ وبعد كل ما حدث، هل يخططون لمواصلة العمل كالمعتاد مع دمشق؟ وقد أصبح هدف مقدمي هذا القرار من الدول الغربية أوضح الآن. لا، إنهم لا يريدون ضمان عدم استخدام أي جهة للأسلحة الكيميائية على الأراضي السورية. فهدفهم الحقيقي هو استنزاف دمشق كي تتخذ خطوات متهورة، وبذلك يحققون نواياهم السياسية الخاصة.

وقد حذرنا من أن هذه الفكرة كانت مدبرة بعناية. فعلى مدى عدة سنوات، كان عمل أفرقة التفتيش التابعة للأمانة الفنية يمهد الطريق أمام هذا القرار العقابي الذي اتخذته مؤتمر الدول الأطراف. وكما نعلم من الشهود - وهم مفتشون سابقون للمنظمة تكلموا عن هذا الموضوع في مجلس الأمن وفي أماكن أخرى - فإن

قيادة الأمانة الفنية كانت تقوم بهذا العمل تحت ضغط من الوفود الغربية. ونتيجة لذلك، ارتكبت انتهاكات شنيعة، كما شهد على ذلك مرارا وتكرارا الخبراء المستقلون أثناء التحقيقات في حادثي خان شيخون في نيسان/أبريل 2017 ودوما في نيسان/أبريل 2018؛ وقد تم تزوير نتائج بعثة تقصي الحقائق في سورية بشأن هذا الحادث بشكل سافر، وتم علنا قمع وتخويف المخالفين في الرأي الذين رفضوا المشاركة في هذا التلغيف.

وتوجت هذه المؤامرات بإنشاء فريق غير مشروع للتحقيق وتحديد الهوية في الأمانة الفنية، في تحد للقواعد والممارسات المتبعة منذ أمد طويل في المنظمة - ومنها، أولا وقبل كل شيء، مبدأ توافق الآراء. وعلى غرار بعثة تقصي الحقائق، تجاهل فريق التحقيق وتحديد الهوية مبادئ التحقيقات، ولا سيما تلك المتعلقة بجمع الأدلة وحفظ الأدلة المادية، وأصدر تقريرا حافلا بالأخطاء الوقائية والتقنية، متهما السلطات السورية باستخدام الأسلحة الكيميائية في مناسبتين. وهو تقرير لا يصمد في وجه الانتقاد. وعلى الرغم من ذلك تتجاهل قيادة الأمانة الفنية آراء الخبراء المشهورين حول هذا التقرير وكذلك حول التقرير عن دوما. وهكذا شكلت هذه الوثيقة الأساس الرسمي لقرار تعليق حقوق دمشق في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

واسمحوا لي أن أوجه انتباهكم إلى تنبؤ آخر لنا تحقق أيضا. ولعلكم تتذكرون أننا كنا نقول منذ أوائل عام 2021 إنه بحلول موعد بدء دورة نيسان/أبريل لمؤتمر الدول الأطراف، سيكون الفريق قد خرج بمنتهج دعائي آخر لإثارة المشاعر المعادية لسورية. وهذا ما حدث بالضبط. فقبل التصويت في لاهي، "طرح" الفريق تقريرا آخر - بشأن الحادث الذي وقع في سراقب في شباط/فبراير 2018، وإعطاء فكرة عن نوعية التقرير، يكفي القول بأنه يكرر جميع الأخطاء التي تم تنفيذها بالكامل وبصورة متكررة في تقرير بعثة تقصي الحقائق عن دوما وفي التقرير الأول لفريق التحقيق وتحديد الهوية. وسأقدم أمثلة محددة.

أولا، يبدو، استنادا إلى التقرير، أن فريق التحقيق وتحديد الهوية لم يزر قط موقع الحادث. فجميع الأدلة جمعتها المنظمات غير الحكومية السيئة السمعة المسماة "الخوذ البيضاء". فعن أي سلسلة عهدة يمكننا أن نتكلم؟ ونصف الشهود الذين تم استجوابهم من "ذوي الخوذ البيضاء".

ثانيا، يسبب الكلور المزيد من الضرر عند استخدامه بكميات ضخمة. فخلال الحرب العالمية الأولى، اضطرت ألمانيا إلى استخدام 180 طنا من الكلور لإلحاق ضرر أكبر بالجيش الفرنسي. إلا أن فريق التحقيق وتحديد الهوية يشير، في تحقيقه في عن حادثة سراقب، إلى استخدام أسطوانة واحدة فقط من الكلور، وهي كمية يزعم أنها تسببت في إصابات طفيفة لـ 12 شخصا، غادروا جميعا المستشفى في غضون ساعتين من دخولهم إياه. ومن وجهة نظر أساسيات المنطق السليم، ناهيك عن التكتيكات العسكرية، لماذا تستخدم دمشق الكلور في سراقب وتعرض نفسها للانتقاد الدولي إذا لم يسفر ذلك الاستخدام عن أي ميزة عسكرية أو غيرها من الميزات؟

وأنا لا أتطرق حتى إلى تناقضات أخرى صغيرة، ولكنها صارخة. ويكفي أن نذكر الاسطوانة، التي تآكل نصفها في غضون 12 ساعة من ارتطامها بالأرض. ولدينا أسئلة كثيرة من هذا القبيل، وسنعرضها بالتفصيل بمجرد أن ينتهي خبراؤنا من تحليلاتهم.

واسمحوا لي أن أذكركم بمقولة الناطق الرسمي السابق باسم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مايكل لوهان، التي اقتبسها الصحفي المستقل آرون ماتى خلال مؤتمر بالفيديو عقده مجلس الأمن بصيغة آريا في 16 نيسان/أبريل. فقد أشار السيد ماتى إلى بيان أدلى به السيد لوهان في عام 2013 مفاده أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لن تفحص أبدا عينات يجمعها أي شخص آخر من غير مفتشي منظمة حظر الأسلحة

الكيميائية في الميدان. ولكن ما الذي نشهده اليوم؟ الأمانة الفنية تنتهك مبادئها الخاصة علنا ولا تتردد في الاعتراف بذلك في تقريرها. فكيف يمكننا إذاً أن نثق في عملها على الإطلاق؟

وكما لو أن كل ذلك لا يكفي، فإن تقرير الفريق يتضمن عنصرا يتجاوز أي حدود يمكن تصورها. حيث تشير إحدى فقرات التقرير إلى أن أحد أرجح الدوافع لشن الغارة الجوية بالكلور هو "المعاقبة على إسقاط الطائرة الروسية Su-25". ويخلص الفريق إلى هذا الاستنتاج مستشهدا بخبير عسكري مجهول الهوية. ونتوقع من قيادة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تقدم تفسيرات وافية للأسباب التي دفعت الأمانة الفنية، التي يقال إنها تتعامل مع التحليلات التقنية البحتة، إلى تجاوز ولايتها على هذا النحو الصارخ، والانخراط في تكهنات مكشوفة.

وسيكون من المنطقي أن يجيب رئيس منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، المدير العام أرياس نفسه، على هذا السؤال وغيره من الأسئلة الكثيرة التي طرحناها في كانون الأول/ديسمبر 2020 فلم تلق أي رد. وبالمناسبة، كان من المقرر أن يشارك المدير العام في جلسة اليوم، لكنه رفض بحجة الانشغال. وفي ضوء ذلك، أرجو من الرئاسة الإستونية المقبلة أن ترسل إلى السيد أرياس دعوة لحضور الجلسة المقبلة بشأن القرار 2118 (2013) المقرر عقدها في حزيران/يونيه، قبل الموعد المحدد بوقت كاف، وأن تحدد موعدا يناسب جدول أعماله.

وفي غياب المدير العام أرياس، أود أن أطلب من السيدة ناكاميتسو أن تعالج المسألة التي أثارها. ولا يمكننا أن نسمح لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أو أي منبر دولي متخصص آخر، بأن تصبح أداة لمعاقبة غير المرغوب فيهم بتوجيه تهم لا أساس لها بخصوص استخدام أسلحة الدمار الشامل. ويمكن أن ينتهي المطاف بأي دولة في الوضع الحالي لسورية إذا قرر زملاؤنا الغربيون استخدام حجة السلاح الكيميائي ضدها. وكفي المرء أن ينظر إلى أحدث تقرير لوزارة خارجية الولايات المتحدة عن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. فذلك التقرير لا يذكر سورية فحسب، بل وكذلك إيران وميانمار، وحتى الصين، في عداد منتهكي الاتفاقية. ومع ذلك، وبينما يتولى زملاؤنا الأمريكيون دور القاضي، فإنهم لا يذكرون أن الدولة التي تمتلك أكبر مخزونات للأسلحة الكيميائية، وليست في عجلة من أمرها للتخلص منها، هي الولايات المتحدة نفسها. وهناك ازدواجية فاضحة في المعايير فيما يتعلق بسورية، وتسييس غير مقبول لآليات مستقلة تهدف إلى تعزيز عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ودعوني أؤكد أن روسيا، بوصفها دولة مسؤولة عضوا في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تدين إدانة قاطعة استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي كان، في أي مكان ولأي غرض. وقد دعمنا منظمة حظر الأسلحة الكيميائية منذ إنشائها، وكنا من ضمن مؤسسيها. ولهذا السبب نحن مصممون على كفاءة إيضاح لجميع التطورات. فقد كثرت التساؤلات. والانتهاكات الواسعة النطاق، لا سيما فيما يتعلق بالتحقيق في دوما، تشكك في صحة أي استنتاجات أخرى لبعثات التفتيش التابعة للأمانة الفنية.

وقد أطلع السيد آرون ماتي، الذي سبق أن ذكرته اليوم، المجلس مرتين على حادث دوما. وأثناء اجتماعنا بصيغة آريا عن طريق التداول بالفيديو في نيسان/أبريل، خاطب آرون ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وسألها عما إذا كانا يؤيدان أن يتصدى المجلس الاستشاري العلمي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بمشاركة فريق الخبراء الأصلي، لمسألة الاحتيال فيما يتعلق بتقرير بعثة تقصي الحقائق. وأذكر بأنه بموجب الفقرة 45 من المادة الثامنة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية، فإن المدير العام

للمنظمة مسؤول عن أنشطة ذلك المجلس. وقد وعدنا آرون بأننا سنكرر سؤاله في جلسة رسمية لمجلس الأمن. ونأمل أن يجيب عليه زملاؤنا اليوم.

في الختام، اسمحوا لي أن أؤكد أن تحسين الحالة المزرية السائدة في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لن يتطلب الكثير. وسيكفي أن تعالج أمانتها الفنية المهام المكلفة بها - أي رصد التقيد بأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية وإجراء تحقيقات مهنية وغير متحيزة - وأن تمتنع الدول الأطراف عن التدخل في عمل الأمانة الفنية. وبعبارة أخرى، فإن الامتثال الصارم للاتفاقية سيكون كافياً لأن أحكامها تنص بوضوح على ما قلته للتو.

إن كل ما تدعو إليه روسيا هو التقيد باتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولهذا السبب، فإن الأمر الأكثر غرابة أن نسمع زملاءنا الغربيين يلومونا على "تخطيط وتقويض سلطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية". ووفقاً لمنطقهم، فإن المنظمة ستضر بنفسها إذا تقيدت باتفاقية الأسلحة الكيميائية. وهذا منطق ملتوي إلى حد ما، أليس كذلك؟

ونحن نسعى جاهدين لاستعادة السمعة الطيبة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وللحصول على إجابات على أسئلة تهم الجميع. فلا يمكن لمجلس الأمن أن يكون متفجعاً سلبياً، فيما يدمر التسييس إحدى دعائم نظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. ويجب أن يكون هدفنا المشترك استعادة الثقة في المنظمة وتعزيز سلطتها. ونأمل أن يدعمنا جميع الأعضاء العقلاء في المجلس لتحقيق تلك الغاية. أما بالنسبة للقرار المناوئ لسورية الذي روج له بقوة زميلنا من الولايات المتحدة، فإنه خطوة في الاتجاه المعاكس.

## بيان ثان للنائب الأول للممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، دميتري بوليانسكي

[الأصل: بالروسية]

ردا على ممثل الولايات المتحدة، أود أن أرد على محاولة زميلي من الولايات المتحدة تحويل المسؤولية - وهي محاولة جيدة، وإن كانت غير مقنعة.

بصراحة، لقد فرحتُ عندما أخذ الكلمة لأنني ظننتُ أنه سيجيب على السؤال الذي طرحته فيما يتعلق بكلمات السيد آرون ماتي، وهو بالمناسبة مواطن أمريكي زميل وخبير كفؤ. بيد أن الممثل فضل عدم الإجابة، بل سعى بدلاً من ذلك إلى إلقاء ظلال من الشك على بياني ولكنه لم ينجح مطلقاً.

بل على العكس من ذلك، فإن ما قاله يثبت فحسب أنه سعى إلى تصوير القرار الذي اتخذته مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية على أنه قرار يحظى بتوافق الآراء بين المجتمع العالمي بأسره تقريباً. وأدعو زملاءنا من الولايات المتحدة إلى التوقف عن هذه المحاولات لأنها غير مقنعة ويرثي لها.

نعم، لقد امتثل القرار رسمياً لمتطلبات اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولكن يجب أن يكون مفهوماً أنه، بصرف النظر عن اعتماده، سيتعين تنفيذ القرار. وفي الواقع، فإن عدداً أقل من الدول أيدته مما يعني أنه ستكون هناك مشاكل في مرحلة التنفيذ. وتوافق الآراء ليس إلزامياً ولكنه تقليد جيد، واحتمالات النجاح في تنفيذ القرارات القائمة على توافق الآراء أكبر بكثير.

وبدلاً من السعي إلى إيجاد توافق في الآراء، بذلت الولايات المتحدة والمشاركون في تقديم القرار قصارى جهدهم لتتبعه. وقد أشرت في بياني إلى الخدع والاستغزازات التي استُخدمت لاعتماد هذا القرار في انتهاك لقواعد وممارسات اتفاقية الأسلحة الكيميائية. لقد حطّموا توافق الآراء بدلاً من "إصلاح" منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومساعدتها في مواصلة الاضطلاع بولايتها. إنهم هم الذين يسيرون المنظمة، وليس نحن.

ومرة أخرى، فإن كل ما ندعو إليه هو التقيد باتفاقية الأسلحة الكيميائية. فهل تعارض الولايات المتحدة أن تكون اتفاقية الأسلحة الكيميائية فعالة؟ إن كلماتهم تشي بالكثير.

إن ما قالوه عن حادث دوما كان محاولة ضعيفة جداً. وتقرير بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية ليس التقرير الوحيد الذي نوجه الانتباه إليه. وفي بياني، تناولت ثلاثة تقارير على الأقل لدينا أسئلة بشأنها، وفي الواقع، هناك المزيد. وهي جميعاً تواجه المشكلة ذاتها: فقد تم إعدادها في انتهاك لمبادئ عمل الأمانة الفنية التي ذكرتها. وفي المقام الأول، فإن هذه مبادئ تتعلق بجمع البيانات والأدلة. وعلى سبيل المثال، يحتوي تقرير سراقب على نفس المخالفات التي يتضمنها تقرير دوما. وبالطبع، فإنه سيكون غير مقنع وغير مجد، تماماً مثل ذلك المتعلق بدوما.

ألقي زميلي من الولايات المتحدة باللائمة علينا في عرقلة زيارة فريق بعثة تقصي الحقائق. وهذا ببساطة غير صحيح. فقد دحضنا مراراً تلك الادعاءات، كما هو معروف جيداً. وفي غضون ذلك، سيكون من الرائع أن يشرحوا لماذا ضربت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية المزعومة في سورية قبل أن يتمكن المفتشون من العمل معها. وإذا كان فريق التفتيش على وشك الوصول، ألم يكن من الأجدي كفاءة أفضل الظروف الممكنة لعمله؟ وبدلاً من ذلك، وفي غياب أي حقائق أو أدلة ملموسة، فقد قصفوا المرافق التي زعموا أنها استُخدمت في صنع أسلحة كيميائية. وهكذا، وفي المقام الأول، ربما يكونوا قد دمروا الأدلة. وعلاوة على ذلك، إذا افترضنا ولو لثانية واحدة أن ثمة أسلحة كيميائية في ذلك الموقع، فإن قصفها عرض سورية لخطر كارثة كيميائية. وبطبيعة الحال، لم تكن هناك أسلحة كيميائية وكان الهدف من كل ما تلا ذلك هو تحريف الحقائق وجعلها تتناسب مع جدول الأعمال الغربي.

وأدعو الولايات المتحدة إلى اعتماد نهج بناء والتوقف عن تسييس منظمة حظر الأسلحة الكيميائية واستخدامها كأداة للعقاب.

ومرة أخرى، لم يؤيد قرارهم سوى ستة أعضاء في مجلس الأمن. وهذه ليست نتيجة سيئة بالنسبة لهم، لأن الشكوك الحقيقية حول ما تفعله الدول الغربية فيما يتعلق بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية آخذة في التزايد. ولا يقتصر الأمر على أخصائي أو اثنين غير معروفين لديهما أسئلة للمدير العام آرياس والأمانة الفنية. إن زملائي على علم برسالة "مؤسسة الشجاعة". وهم على علم بموقف المدير العام السابق بستاني، الذي حاولوا حرمانه من عرض رأيه في مجلس الأمن. وكما نرى، فإن من الصعب إخفاء الحقيقة - وهي ستظهر على أي حال. وهكذا فإن حيلهم، بما فيها تلك المستخدمة اليوم، لن تؤدي إلى شيء. وبدلاً من ذلك، فلنعرّض الثقة والتعاون داخل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وإذا أُعيد صياغة عبارة لرئيس أمريكي، فلنجعل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عظيمة مرة أخرى.

## المرفق الثاني عشر

## بيان مستشار البعثة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، دياني جيميشا برنس

أشكر أنا أيضا الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة ناكاميتسو، على إحاطتها.

إن تطوير وإنتاج وتخزين واستخدام أسلحة الدمار الشامل عملية محفوفة بعواقب خطيرة على السلام والأمن الدوليين. وبناء على ذلك، يجب أن يظل نزع السلاح الكامل أولوية للمجتمع الدولي، والأمر يتطلب التزاما دائما بالوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الصكوك الأساسية المتعددة الأطراف، مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولا شك في أن الاتفاقية تظل جزءا لا يتجزأ من الهيكل العالمي لنزع السلاح وأن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في غاية الأهمية لتنفيذها الكامل والفعال، ومن دونها ستتحول الاتفاقية ببساطة إلى قصاصات ورق شعائرية.

وينبغي إيلاء اهتمام فوري للدعوات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية وينبغي أن تكون التحقيقات شاملة ومتماشية مع أفضل الممارسات الدولية. والدور الذي لا غنى عنه لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في هذا الصدد يقتضي أن تتسم جميع أنشطتها بالحياد والشفافية وعدم التمييز. وهذا أمر حاسم لتعزيز الثقة والتعاون وضمان المساءلة عن الأفعال التي تُرتكب في انتهاك للاتفاقية. ودعما لولاية المنظمة، نشجع جميع الجهود الرامية إلى تعزيز قدرتها على ضمان أن تظل نوعية عملها على أعلى مستوى ممكن.

ونلاحظ بقلق النتائج الواردة في تقرير فريق التحقيق وتحديد الهوية المؤرخ 12 نيسان/أبريل 2021. تتمسك سانت فنسنت وجزر غرينادين بموقف مبدئي راسخ مفاده أن استخدام الأسلحة الكيميائية، في أي مكان ومن جانب أي شخص وتحت أي ظرف من الظروف، يشكل انتهاكا سافرا للقانون الدولي. فلا يمكن تجاهل فظائع الأسلحة الكيميائية، ولا يمكن تشجيع الإفلات من العقاب عليها.

كما أننا أحطنا علما بالقرار الأخير الذي اتخذته مؤتمر الدول الأطراف بشأن سورية. وهناك في الواقع وجهات نظر متباينة. مع ذلك، ينبغي أن نعطي الأولوية للإجراءات العملية التي تبني توافقا في الآراء، وتمنع المزيد من الاستقطاب وتعزز التعاون بين الدول الأطراف. يجب أن نعمل معا لكي نحقق في نهاية المطاف الهدف الجماعي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة الكيميائية.

نشدد على أهمية توضيح الثغرات والتناقضات والتباينات في الإعلان الأولي، ونحن نقدر الجهود المتواصلة التي تبذلها في هذا الصدد كل من سورية والأمانة الفنية، على الرغم من الجائحة العالمية. ونلاحظ أنه قد تم فتح مسألة معلقة جديدة وستتم مناقشتها في جولة المشاورات المقبلة. ويحدونا الأمل في أن نتيج المشاركة الإيجابية والالتزام المستمر بالحوار التوصل إلى حل نهائي لجميع المسائل المعلقة.

## المرفق الثالث عشر

## بيان الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، طارق الأدب

[الأصل: بالعربية]

أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح ناكاميتسو على إحاطتها.

تعرب تونس مجدداً عن دعمها لنظام حظر الأسلحة الكيميائية وعدم انتشارها، ممثلاً في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وجهازها التنفيذي، منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، من أجل تعزيز السلم والأمن والتنمية عبر العالم.

لقد ساهم هذا النظام، بمعية القرار 2118 (2013) لمجلس الأمن، في معالجة التهديد الكيميائي من خلال حشد الجهود لضمان إنهائه عبر تدمير ترسانة الأسلحة الكيميائية السورية المعلنة خارج سورية، والتحقق من ذلك من قبل المجتمع الدولي، وهو مكسب يستدعي المحافظة عليه.

وفي نفس سياق الحالة السورية، وفي ضوء انعقاد مؤتمر الدول الأطراف في لاهاي من 20 إلى 22 نيسان/أبريل 2021 وتصويته على قرار تعليق بعض حقوق وامتيازات سورية في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، يود وفد بلدي التأكيد على العناصر التالية من أجل المضي قدماً في هذا الملف.

أولاً، ضرورة التمسك الكامل بنصّ وروح اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في سياق الحالة في الجمهورية العربية السورية وغيرها، وفي حالة أي خلافات قد تطرأ في علاقة بموضوع هذه الاتفاقية والغرض منها أو عند تنفيذ أحكامها.

ثانياً، جدوى اللجوء إلى التدابير التعاونية لمعالجة مسائل عدم الامتثال وحلها وفقاً لما تنص عليه الاتفاقية.

ثالثاً، أهمية الاستمرار الثابت في مسار المشاورات الفنية بين الحكومة السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في روح من التعاون والانخراط البناء والثقة المتبادلة من أجل التسريع في حسم المسائل العالقة وضمان إيفاء سورية التام بالتزاماتها التعاقدية. وقد أخذنا علماً بالمساعي الجارية لتحديد موعد الجولة القادمة من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات والحكومة السورية منتصف شهر أيار/مايو الجاري.

رابعاً، مواصلة الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لعملها الفني الهام في سورية ووفقاً لولايتها، مع ضمان إجراء تحقيقات وافية وشفافة ومحيدة حول ادعاءات استخدام مواد كيميائية سامة كأسلحة، على نحو لا يتيح مجالا للشك أو التأويل أو التشويش.

خامساً، تمكين فريق التحقيق وتحديد الهوية للمنظمة من النفاذ التام والمنتظم إلى التراب السوري لاستكمال تحقيقاته واستنتاجاته.

سادساً، المكافحة الفعلية للتهديد الكيميائي الذي تشكله الجهات من غير الدول، ولا سيما التنظيمات الإرهابية التي لا تعترف قانونياً أو أخلاقياً بحظر السلاح الكيميائي، وذلك وفقاً لقراري مجلس الأمن 2118 (2013) و 1540 (2004).

وفي الختام، تجدد تونس التأكيد على إدانتها الثابتة لاستخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان من أي جهة كانت، تحت أي ظرف ومهما كانت الدوافع والمبررات، وعلى ضرورة محاسبة الضالعين في الجرائم الفظيعة هذه.

ونشدّ أنه لا بديل عن العمل الجماعي والمنسق للمجتمع الدولي، ومجلس الأمن بالخصوص، من أجل إنهاء التهديد الكيميائي للسلم والأمن الدوليين وضمان استقرار واستدامة نظام حظر الأسلحة الكيميائية الذي أثبت فعاليته وحيويته على مدى ربع قرن تقريبا في حظر وإزالة فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل على نحو شامل ومحقق، بما في ذلك بالجمهورية العربية السورية.

## المرفق الرابع عشر

## بيان الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، باربرا وودوارد

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها اليوم. كما أود أيضا كالمعتاد أن أشكر المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تقريره الشهري الأخير (انظر [S/2021/422](#)). إن التقرير يثير مسائل تبعث على قلق بالغ.

أولا، نلاحظ اكتشاف فريق تقييم الإعلانات في أيلول/سبتمبر 2020 لعامل حرب كيميائي نقي غير معلن في عينات جُمعت من حاويات تخزين كبيرة الحجم في مرفق معلن عنه سابقا لإنتاج الأسلحة الكيميائية. وقد أدى ذلك إلى قيام فريق تقييم الإعلان بفتح قضية معلقة جديدة.

ثانيا، خلص فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تقريره الثاني المؤرخ 12 نيسان/أبريل 2021 إلى وجود أسباب معقولة للاعتقاد بأن القوات الجوية العربية السورية الخاضعة لسيطرة قوات النمر قد ألقت عبوة تحتوي على الكلور فوق سراقب في 4 شباط/فبراير 2018. وبذلك يرتفع عدد المرات التي وجدت فيها الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية النظام السوري مسؤولا عن استخدام الأسلحة الكيميائية إلى ثماني مرات.

التداعيات واضحة. إن سورية، وباعتراف منها، هي بلد كان لديه برنامج واسع النطاق للأسلحة الكيميائية. وهي لم تعلن عن هذا البرنامج بشكل كامل. لقد احتفظت بقدرة على إنتاج الأسلحة الكيميائية بعد تدمير برنامجها المعلن في عام 2014، وتبين أنها استخدمت تلك الأسلحة الكيميائية المحفوظ بها في مناسبات عديدة طوال فترة النزاع. وهي مستمرة في عدم الامتثال للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية امتثالا تاما. وقد أثبتت الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية كل ذلك بشكل مستقل.

وفي ضوء هذه القائمة لانتهاكات قرارات مجلس الأمن واتفاقية الأسلحة الكيميائية والقواعد الدولية الأساسية، فإن الإجراء الذي اتخذه مؤتمر الدول الأطراف لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في 21 نيسان/أبريل كان محدودا للغاية ومتناسبا تماما وفقا للمادتين الثامنة والثانية عشرة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ووفقا لالتزام مؤتمر الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لضمان الامتثال للاتفاقية. وهذا هو مثال واضح للحالة التي صيغت هذه الأحكام من أجل التعامل معها.

إن الخطوات التالية لسورية محددة بوضوح في المقرر: سيعيد مؤتمر الدول الأطراف حقوقها وامتيازاتها حالما يبلغ المدير العام المجلس التنفيذي بأن سورية قامت بتسوية جميع المسائل العالقة في إعلانها وأنها أعلنت عن جميع مرافق الإنتاج والمخزونات المعلقة، ومنها تلك المستخدمة في هجمات 24 و 25 و 30 آذار/مارس 2017.

وفي حين لا تزال هذه المسائل دون حل، ولا سيما في ضوء استخدام سورية المحدد للأسلحة الكيميائية، هناك تهديد دائم للسلم والأمن الدوليين، وعلى أساسه ينبغي أن يبقى المجلس هذه المسألة قيد نظره.

## المرفق الخامس عشر

## بيان نائب الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، ريتشارد ميلز

شكرا لكم، الممثلة السامية ناكاميتسو، على إحاطتكم اليوم.

كما سمعنا للتو من الممثلة السامية، أصدر فريق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للتحقيق وتحديد الهوية في 12 نيسان/أبريل تقريره الثاني، وعزا هجوما آخر بالأسلحة الكيميائية في سورية إلى نظام الأسد. وهذه المرة كان هجوما بالكلور في سراقب في 4 شباط/فبراير 2018. ولا ينبغي أن تكون هذه النتيجة المروعة الأخيرة مفاجئة لمن هم على دراية بالانتهاكات التي ارتكبتها نظام الأسد ضد الشعب السوري.

وتقدر الولايات المتحدة أن الفظائع التي لا حصر لها التي ارتكبتها النظام - والتي يرقى بعضها إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية - تشمل ما لا يقل عن 50 هجوما بالأسلحة الكيميائية منذ بدء النزاع. وقد نسبت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وآلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية - إلى جانب هذا التقرير الأخير - ثماني هجمات بالأسلحة الكيميائية إلى النظام. وتتفق الولايات المتحدة مع استنتاجات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية المذكورة في هذا التقرير الثاني. وما زلنا نقيم أن نظام الأسد يحتفظ بما يكفي من المواد الكيميائية لاستخدام غاز السارين وإنتاج ونشر ذخائر الكلور وتطوير أسلحة كيميائية جديدة.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لإشراك ومساعدة سورية في الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013)، لا يزال نظام الأسد يتجاهل دعوات المجتمع الدولي للكشف الكامل عن برنامجه للأسلحة الكيميائية وتدميره بشكل يمكن التحقق منه. وليس التقرير الثاني لفريق التحقيق وتحديد الهوية سوى آخر تذكير بنذ الأسد الصارخ لسيادة القانون. وكما هو متوقع - بعد أربعة أيام فقط من صدور التقرير الثاني لفريق التحقيق وتحديد الهوية - عقدت روسيا جلسة غير رسمية لمجلس الأمن في 16 نيسان/أبريل، تهدف إلى الطعن في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ودفع رواية كاذبة مفادها أن جهود منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للتحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية وتحديد المسؤولية عنه جزء من مؤامرة غربية لمحاولة تغيير النظام في دمشق.

إن مجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا يبدعون بأساليب التضليل الروسية هذه. وكما سمعنا بشأن ذلك اليوم، فإن أغلبية أعضاء مجلس الأمن والدول الأعضاء الأخرى دحضت حجج روسيا ومحدثيها الذين اختارهم بنفسها. وأعادت معظم الدول الأعضاء تأكيد إدانتها الواسعة لاستخدام سورية للأسلحة الكيميائية ودعت إلى المساءلة. وبعد أيام من ذلك، في 21 نيسان/أبريل، أعاد العديد من هذه الدول ذاتها تأكيد التزامها باتفاقية الأسلحة الكيميائية بالتصويت على اتخاذ قرار مؤتمر الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذي أدان نظام الأسد لحيازته واستخدامه للأسلحة الكيميائية، والذي حمل النظام المسؤولية بتعليق امتيازات سورية بالتصويت في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى أن تكمل بعض التدابير، بما في ذلك الإعلان عن أي أسلحة كيميائية ومرافق إنتاج ذات صلة تمتلكها حاليا، وحل جميع القضايا المعلقة المتعلقة بالإعلان الأولي عن مخزونها من الأسلحة الكيميائية وبرنامجه.

وإذ تتمسك الولايات المتحدة بالمعايير الدولية ضد استخدام الأسلحة الكيميائية، فإنها ترحب بالقرار التاريخي لمؤتمر الدول الأطراف بإدانة استخدام سورية للأسلحة الكيميائية وتعليق حقوقها وامتيازاتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية إلى أن تنتهي من تنفيذ التدابير المنصوص عليها في قرارات منظمة حظر

الأسلحة الكيميائية. فاتخاذ هذا القرار الأخير - الذي أيدته أغلبية ساحقة من الدول المشاركة - يبعث برسالة واضحة وجماعية مفادها أن استخدام الأسلحة الكيميائية له عواقب، وأنه لن يتم التسامح مع عدم وفاء سورية المتكرر بالتزاماتها. لقد حان الوقت لكي يمثل نظام الأسد لالتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013).

## المرفق السادس عشر

## بيان الممثل الدائم لفيت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

في البداية، أود أن أعرب عن تقديرنا لوكالة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها. وكذلك أرحب بمشاركة ممثلي سورية وتركيا وإيران في جلستنا اليوم.

أولا وقبل كل شيء يحيط وفد بلدنا علما بالتقرير الشهري الحادي والتسعين (انظر S/2021/422) للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونشير إلى وجود تعاون مستمر بين المنظمة وسورية، لا سيما بين فريق تقييم الإعلانات والهيئة الوطنية السورية في معالجة المسائل المتعلقة. ومن المهم أن تعقد الجولة المقبلة من المشاورات كما هو مخطط لها خلال الشهر المقبل.

لقد أولينا دائما أهمية كبيرة للتعاون المثمر بين الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في الجهود الرامية إلى دعم التنفيذ الكامل للاتفاقية. وندعو الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسلطات السورية إلى مواصلة تعزيز الحوار والمشاورات التقنية، على نحو بناء بقدر أكبر، من أجل الوقوف على أسباب جميع "الثغرات وأوجه عدم الاتساق والتباينات". وهذه خطوة هامة لتيسير مواصلة التعاون الكامل بين الجانبين بغية الوفاء بالالتزامات بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013).

ثانيا، تكرر فييت نام إدانتها المطلقة لاستخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان وفي أي وقت من قبل أي شخص وتحت أي ظرف من الظروف. فهذا محظور بموجب القانون الدولي، ولا سيما بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونشاط القلق العميق إزاء الاستخدامات المزعومة للأسلحة الكيميائية في سورية، التي تشكل تهديدات مباشرة لحياة المدنيين الأبرياء وبيئة عيشهم. كما نشعر بالقلق إزاء المعلومات المبلغ عنها فيما يتعلق بحيازة الجماعات المسلحة للأسلحة الكيميائية واستخدامها. يجب إقامة أدلة قاطعة وحقائق لا يمكن دحضها للتوصل إلى قرار يمكن أن يكفل العدالة ويمنع الانتهاكات في المستقبل. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا من خلال عملية تحقيق شاملة وموضوعية ومحايدة وغير مسبقة.

ونقطتي الأخيرة هي الحاجة إلى اتباع نهج موحد وتعزيز تعاون هادف من أجل تحقيق هدف تخلص العالم تماما من الأسلحة الكيميائية. فمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية منظمة عالمية مكلفة بهذه المسؤولية. ومن المؤسف أن نرى أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا تزال منقسمة جدا بشأن بعض المسائل. ففيما يتعلق بقرار صدر مؤخرا، كان عدد الدول الأطراف التي اعتبرت غير "حاضرة ومصوتة" أكبر من عدد الدول التي أدلت بأصوات مؤيدة. إن تحقيق الوحدة أمر لا بد منه لتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية بفعالية وتحقيق الهدف المذكور أعلاه. وندعو فييت نام إلى تحديد أولويات الانخراط البناء وتجديد الحوار وجهود التعاون، فضلا عن التنفيذ الصارم والكامل للالتزامات بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

## المرفق السابع عشر

## بيان الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة، مجيد تخت روانجي

أبدأ بتهنئتك، سيدي الرئيس، على رئاستكم مجلس الأمن هذا الشهر.

تواجه تعددية الأطراف اليوم تحديات عديدة. ومن بين هذه التحديات استغلال اتفاقية الأسلحة الكيميائية، فضلا عن تسييس منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وإساءة استخدام عملياتها التي، للأسف، قوضت الاتفاقية بشكل خطير؛ وأدت إلى أزمة شرعية ومصادقية شديدة بالنسبة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية؛ وزرعت بذور الانقسام بين الدول الأعضاء فيها؛ وشكلت تحديا للتقليد القائم منذ زمن بعيد في صنع القرارات بتوافق الآراء في محافل نزع السلاح وعدم الانتشار؛ وحفزت على زيادة العجز القائم في الثقة والاطمئنان لآلية نزع السلاح المتعددة الأطراف وصكوك نزع السلاح وعدم الانتشار، التي بدأت بالفعل نتيجة لعدم امتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن اتجاهاين يندران بالخطر ورجعيين، أي سباق تسلح نووي جديد وسباق جديد لتحديث الأسلحة النووية.

والقرار الأخير الذي اتخذته مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية بشأن سورية بدوافع سياسية هو نتيجة لسنوات من المحاولات غير الصادقة من جانب الدول الغربية من أجل تعزيز مصالحها الوطنية الضيقة فيما يتعلق بسورية، بما في ذلك من خلال تقييوس استقلالية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية؛ وتزويدها بمعلومات كاذبة وملفقة؛ وتجاهل تقاليدتها في اتخاذ القرار بتوافق الآراء؛ وإنشاء فريق التحقيق وتحديد الهوية، الذي يتعارض مع الاتفاقية، من خلال إجراء معيب؛ فضلا عن إجبار بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفريق التحقيق وتحديد الهوية على استخدام مصادر مفتوحة غير موثوقة ومعلومات غير صحيحة ومنهجيات معيبة، فضلا عن سلسلة عهدة غير سليمة ومكسورة في أنشطتهما. ومن الواضح كيف يمكن أن تؤدي تلك العملية إلى سوء التقدير والاستنتاجات الخاطئة.

ويستند القرار الانفرادي والجزئي للمؤتمر إلى تلك الاستنتاجات المعيبة، بل إنه لا يعترف تماما بقرار سورية الاستراتيجي بالانضمام إلى الاتفاقية، فضلا عن تعاونها وجهودها غير المسبوقة للوفاء بالتزاماتها ذات الصلة، بما في ذلك عن طريق تقديم إعلانها الأولي على وجه السرعة في خضم النزاع في سورية، وتدمير جميع مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية لديها البالغ عددها 27 منشأة - وهو ما أكدته البعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة المعنية بإزالة الأسلحة الكيميائية السورية، وفي وقت لاحق، منظمة حظر الأسلحة الكيميائية نفسها، وتقديم 89 تقريرا شهريا وإجراء 23 جولة من المشاورات مع فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، واستضافة العديد من أفرقة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتزويد الأمانة الفنية بمعلومات وفيرة.

والتجاهل المتعمد لهذه الدرجة العالية من التعاون، بما في ذلك أثناء جائحة مرض فيروس كورونا، تراجع واضح عن أبسط المعايير الأساسية للحياد والاحتراف، وهو ما سيؤدي إلى زيادة استقطاب الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والتأثير سلبا على الهيكل العام المتعدد الأطراف لعدم الانتشار ونزع السلاح في الأجواء الدولية المضطربة الحالية.

لقد صوتنا معارضين لذلك القرار لأنه في المقام الأول يتنافى مع أحكام الاتفاقية ومقاصدها، ويقوض سلطة اتفاقية الأسلحة الكيميائية ويقوض نزاهة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومصادقيتها.

وإيران، بوصفها ضحية رئيسية في التاريخ الحديث لأكثر أوجه استخدام الأسلحة الكيميائية منهجية، تدين مرة أخرى، وبأشد العبارات الممكنة، استخدام أيّ كان للأسلحة الكيميائية، في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف.

وإذ نقترّب من الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لدخول اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ وإنشاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ندعو إلى تعزيز الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك من خلال إجبار النظام الإسرائيلي على الانضمام إليها، وتحقيق الهدف الرئيسي للاتفاقية، ألا وهو إزالة الأسلحة الكيميائية، الذي لم يتحقق بعد بسبب الفشل السافر للدولة الوحيدة الحائزة الرئيسية - الولايات المتحدة.

وندعو مرة أخرى إلى التنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، وكذلك إلى احترام سلطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ونحن على استعداد للمساهمة بنشاط وعلى نحو بناء في تحقيق تلك الغاية.

## المرفق الثامن عشر

## بيان الممثل الدائم لسورية لدى الأمم المتحدة، بسام صباغ

[الأصل: بالإنكليزية والعربية]

بدايةً، أتوجه إليكم ولبلدكم الصديق بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الجاري، وأعرب عن تقديرنا البالغ لمواقف جمهورية الصين الشعبية المستندة إلى مبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

لقد شهدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية نهاية الشهر المنصرم تطوراً خطيراً في مسيرة عملها، حيث اعتمد الجزء الثاني من الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية قراراً عدائياً ضد بلدي سورية كنتيجة للضغط والابتزاز الذي مارسته الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وألمانيا، وذلك في سابقة هي الأولى في تاريخ هذه المنظمة عبر تعليق حقوق دولة عضو انضمت لها بإرادتها الحرة وتعاونت مع أمانتها الفنية بشكل شفاف وفاعل وبناء على مدى السنوات الماضية.

إن المنطق العقلي يقول بأن "المقدمات الخاطئة تقود حتماً إلى نتائج خاطئة". وبالتالي، فإن هذا القرار الخاطئ هو تجسيد لتقرير خاطئ مليء بالاستنتاجات المضللة والمفبركة لما يسمى "فريق التحقيق وتحديد الهوية" بشأن حوادث مزعومة في اللطامنة. إن هذا الفريق في حقيقة الأمر يمثل آلية غير شرعية أنشئت من خلال التلاعب بنصوص الاتفاقية، واستناداً لتقرير غير مهني لبعثة تقصي الحقائق، لا يتسق مع وثيقة الشروط المرجعية لعملها، ولا يلتزم بالمبادئ الأساسية المنصوص عليها في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، إذ تجاهلت بعثة تقصي الحقائق على نحو تام طرائق ومنهجيات العمل الواردة في ملحق التحقق الذي يشدد على قيام أفرقة الأمانة الفنية بزيارة موقع أية حادثة مزعومة، وجمع خبرائها للعينات بأنفسهم والحفاظ على سلسلة حضانتها. يضاف إلى ذلك اعتمادها بشكل كامل على المصادر المفتوحة التي تنشر معلومات مغلوبة تقف وراءها دوائر استخبارات معادية لسورية، أو على معلومات مضللة قدمتها تنظيمات إرهابية مثل جماعة "الخوذ البيضاء".

إن التصويت على القرار الفرنسي - الغربي في مؤتمر الدول الأطراف، وعدم اعتماده بتوافق الآراء، يتنافى مع آليات اتخاذ القرار المعمول بها منذ بدء عمل المنظمة في عام 1997. إن نتيجة التصويت على هذا القرار - الذي صوّت لصالحه فقط 45% من إجمالي عدد الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية - تؤكد وبما لا يدع مجالاً للشك بأن هذا القرار لا يحظى بقبول أو دعم أغلبية الدول الأعضاء في المنظمة، مما يجعله قراراً غير شرعي وغير ميثاق.

وفي هذا المجال تُعرب الجمهورية العربية السورية عن شكرها وتقديرها للدول التي آثرت أن تتخذ الموقف الصائب بأن لا تصوت لصالح هذا القرار الغربي المسيس، وأن ترفض كل أساليب الضغط والابتزاز التي مورست عليها حرصاً منها على مستقبل العمل الجماعي، وللحفاظ على السلم والأمن في العالم.

إن هذا القرار اللاشرعي يندرج في إطار خطة عدوانية ضد سورية، ولهذا تقصد معذره تجاهل تعاون سورية الكامل مع المنظمة، وتوجيه تهمة باطلة لها تتمثل بـ "عدم الامتثال للاتفاقية". لكن هل فكر معذو ورعاة هذا القرار كيف يمكن أن يكون حال التعاون السوري مع المنظمة مستقبلاً؟ أم أن المطلوب هو تبرير أجنداتهم العدوانية فقط. إن هذا القرار السياسي بامتياز لن يخدم هدف تحقيق عالمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وسيكون له تداعيات خطيرة على مستقبل عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتعاون الدول

الأطراف معها، إذ أنه يقدم نموذجاً سيئاً عن تعامل المنظمة مع الدول الأطراف فيها ورضوخها لنفوذ بعض الدول الغربية التي ترى فيها أداة لخدمة سياساتها الخارجية.

لم يكن من قبيل الصدفة أن يُصدر ما يسمى بـ “فريق التحقيق وتحديد الهوية” اللاشرعي تقريراً مضللاً ثانياً عن حادثة مدعاة في مدينة سراقب - قبل بضعة أيام فقط - من عقد مؤتمر الدول الأطراف. هذا مؤشر واضح على قيام هذا الفريق بخدمة مشغليه لمساعدتهم على حشد أكبر عدد ممكن من الدول لتمرير القرار الفرنسي - الغربي.

إن الجمهورية العربية السورية ترفض ما جاء في هذا التقرير الملفق حول حادثة “سراقب” المزعومة شكلاً ومضموناً، وتستكر الاتهامات الواردة فيه. لقد واصل هذا التقرير نفس النهج المضلل عبر زعم التزام الفريق بالإجراءات المعمول بها في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، في حين أنه لم يزر موقع الحادثة المزعومة، كما أنه لم يجمع الأدلة والعينات بل استلمها من ممثلي جماعة “الخوذ البيضاء” الإرهابية، إلى جانب اعتماده على معلومات مفتوحة المصدر لا يمتّ معظمها بأية صلة مع موضوع التحقيق، ناهيك عن وجود تناقضات كثيرة في إفادات الشهود المزعومين. إن الجمهورية العربية السورية تؤكد مجدداً بأنها لم تستخدم الأسلحة الكيميائية على الإطلاق، وتجدد إدانتها لاستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي كان، وفي أي زمان ومكان، وتحت أي ظروف.

ويتوجه وفد بلدي بالشكر لوفدي روسيا الاتحادية وجمهورية الصين الشعبية على مبادرتهم لتنظيم جلسة غير رسمية لمجلس الأمن حول “حماية الدول النامية من الضغوط السياسية وإعلاء نزاهة نظام عدم الانتشار”. ويجدد وفدي مطالبته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومديرها العام بإيلاء الاهتمام اللازم للمطالبات بمعالجة المشاغل التي أثارها عدد كبير من الخبراء والأكاديميين حول كل تقارير بعثة تقصي الحقائق بخصوص حوادث الاستخدام المزعومة في سورية، وفي مقدمتها تقرير حادثة دوما، واتخاذ الإجراءات الفورية اللازمة لتصحيح العيوب الجسيمة فيها.

الزميل من الولايات المتحدة أشار إلى التأخر في الوصول إلى موقع الحادثة المزعومة في دوما، وهذا صحيح لكنه جرى بسبب قيام بلده وفرنسا وبريطانيا بعدوان عسكري بالصواريخ على الأراضي السورية، مما منع الأمانة الفنية من السماح لمحققي فريق بعثة تقصي الحقائق من دخول الأراضي السورية.

إن تجاهل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لملاحظات جوهرية واستفسارات محقة قدمتها شخصيات هامة وخبراء متخصصون وأكاديميون مرموقون هو أمر غير مقبول يعرض مصداقية عمل المنظمة للخطر ويثير الشكوك حول حرص القائمين على المنظمة على الحفاظ على مهنية وموضوعية عملها.

إن الدول الغربية التي تدعي الآن الحرص على تعزيز منظومة منع الانتشار هي التي اخترعت أسلحة الدمار الشامل بمختلف أنواعها، وهي التي استخدمتها في الحربين العالمية الأولى والثانية، وهي التي ما تزال تواصل حتى اليوم تطوير شتى أنواع أسلحة الدمار الشامل. إلا أن هذه الدول قد أضافت لها سلاحاً آخر هو سلاح الكذب والتضليل لخلق الذرائع لشن أعمال العدوان ضد دول تحترم التزاماتها الدولية وتدافع عن استقلال قرارها الوطني وذلك لنشر الفوضى والدمار فيها. إن هذه الدول لا يمكن أن تكون مؤمنة على حفظ السلم والأمن الدوليين ولا على تقييم وفاء الدول الأخرى بالتزاماتها الدولية.

## المرفق التاسع عشر

## بيان الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، فريدون هادي سينيرلي أوغلو

أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

يشير التقرير الشهري الحادي والتسعون (انظر S/2021/422) الذي أعده المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مرة أخرى إلى الثغرات وأوجه عدم الاتساق والتباينات التي تم تحديدها في إعلان النظام السوري عن الأسلحة الكيميائية. ويؤكد التقرير أن الإعلان لا يمكن اعتباره دقيقاً وكاملاً.

ولا يزال وجود مرفق غير معلن لإنتاج الأسلحة الكيميائية يشكل مصدر قلق بالغ. ولا يزال النظام لا يعلن عن عوامل الحرب الكيميائية التي جرى إنتاجها و/أو تهيئتها في شكل أسلحة في ذلك الموقع، وذلك في انتهاك لالتزاماته.

وكشف تحليل العينات التي جمعها فريق تقييم الإعلانات خلال الجولة الثالثة والعشرين من عمليات التفتيش في أيلول/سبتمبر 2020 عن وجود عامل حرب كيميائية لم يعلن عنه النظام من قبل. ويشير التحليل الذي أجره فريق تقييم الإعلانات إلى أنشطة إنتاج أخرى غير معلنة من جانب النظام، مما يعزز الشكوك في برنامجه السري للأسلحة الكيميائية. وقد يضيف ذلك بنداً آخر إلى القائمة الطويلة من المسائل غير المحسومة فيما يتعلق بإعلان نظام الأسد عن الأسلحة الكيميائية.

ومن غير المقبول أن النظام السوري لم يصدر بعد إعلاناً كاملاً ودقيقاً عن برنامجه للأسلحة الكيميائية. ويشكل ذلك انتهاكاً خطيراً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويجب على مجلس الأمن أن يعمل بوحدة لإجبار النظام على التعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وعلى الإعلان فوراً عن المدى الكامل لبرنامجه للأسلحة الكيميائية.

لقد أيدت تركيا قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الصادر في تموز/يوليه 2020، والذي ألزم النظام السوري بالإعلان عن الأسلحة الكيميائية التي استخدمها خلال هجمات اللطامنة في عام 2017 وعن مرافق الإنتاج التي تم تصنيعها فيها، فضلاً عن الأسلحة الكيميائية التي يمتلكها حالياً. كما حث النظام على حل جميع المسائل غير المحسومة المتعلقة بإعلانه الأولي.

إن تقاعس النظام عن الوفاء بالتزاماته بموجب ذلك القرار يستدعي اتخاذ المزيد من التدابير. وبناء على ذلك، اعتمد قرار اشتركت تركيا في تقديمه بالأغلبية الساحقة خلال الجزء الثاني من المؤتمر الخامس والعشرين للدول الأطراف.

ويتضمن ذلك القرار رداً مدروساً في مواجهة استمرار النظام السوري في عدم امتثاله لالتزاماته. ونرحب باعتماده بوصفه إسهاماً هاماً في تحقيق المساءلة في سورية.

إن استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيميائية ضد شعبه موثق جيداً، وسجله يستقل باستمرار. وفي الآونة الأخيرة، حدد التقرير الصادر عن فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن القوات الجوية للنظام استخدمت الكلور في 4 فبراير/شباط 2018 في هجوم ضد المدنيين في سراقب. وأثبت ذلك التقرير أن نظام الأسد مسؤول عن ثماني هجمات على الأقل بالأسلحة الكيميائية. وندين بشدة استخدام النظام للأسلحة الكيميائية.

وثمة دور فريد لفريق التحقيق وتحديد الهوية في تحديد هوية مستخدمي الأسلحة الكيميائية. ويثبت عدم التعاون مع الفريق، بما في ذلك رفض منح تأشيرات الدخول ورفض إتاحة إمكانية الوصول إلى المعلومات السرية المتعلقة ببرنامجه العسكري الكيميائي، محاولات النظام لإخفاء الحقيقة.

وتؤكد تركيا مجددا دعمها للعمل المستقل والمهني والمحايد الذي تقوم به الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وهيئات التحقيق التابعة لها.

لقد صادف الأسبوع الماضي الذكرى السنوية الرابعة والعشرين لدخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ. وينبغي أن نواصل جهودنا لضمان التقيد بالاتفاقية وتنفيذها بفعالية. والقضية السورية تشكل اختبارا في هذا الصدد.

ولا يمكن أن يمر انتهاك النظام للقانون الدولي وجرائمه ضد الإنسانية من دون رد. إن إنهاء الإفلات من العقاب مهمة ملحة للمجتمع الدولي، ولا سيما لمجلس الأمن. فهو الطريقة الوحيدة لإحياء ذكرى ضحايا الهجمات بالأسلحة الكيميائية ولتحقيق السلام في سورية.